

## لا لإحتراف السياسي

كثيراً ما تنعت الحكومات في لبنان بصفة الوزراء الذين تتكون منهم ، أو على الأقل بصفتهم الغالبة : فعرفت أول حكومة قامت في عهد الرئيس سليمان فرنجية برئاسة الرئيس صائب سلام بحكومة الشباب ، وعرفت الحكومة التي قامت خلال ذلك العهد برئاسة اللواء نور الدين الرفاعي بالحكومة العسكرية ، وعرفت أول حكومة قامت في عهد الرئيس الياس سركيس برئاسة شخصياً بحكومة التكنوقراط ، وكثيراً ما كانت تنعت الحكومة بالمختلطة اذا ما كان السياسيون فيها يجالسون غير السياسيين من اداريين أو اختصاصيين أو عسكريين . وفي ظل مثل هذه الحكومات ، عندما كان السأم يدب في نفوس الناس من استمرارها أو تشتت حرارة الاستيزار في عروق السياسيين ، كانت ترتفع اصوات الدعوة لقيام حكومة سياسية .

في حقيقة الامر ان الحكومات كلها سياسية ، حتى تلك التي تتكون من غير السياسيين .

الحكومات كلها سياسية في المنطلق والهدف والمهمة والمسؤولية . فهي المصدر الاعلى للقرار السياسي على مستوى السلطة الاجرائية كيفما كان تكوينها وأياً تكن مشارب اعضائها . هي ، متمثلة في مجلس الوزراء المرجع السياسي

الاعلى في هيكلية الحكم بالمعنى الدستوري ، أقله عرفاً ، ولو أن التجارب والممارسة توحي بأن السلطة في الواقع تنقسمها مراكز القوى في الدولة ، والرئاسة الاولى تبقى في اغلب الاحيان محور استقطابها جميعاً .

اعضاء الحكومة ، أية حكومة ، يمكن أن يكونوا من السياسيين أو من غير السياسيين ، أما الحكومات فهي جميعاً سياسية . وعندما نتحدث عن السياسيين فإنما نقصد في اكثر الاحيان محترفي السياسة . فما هو مفهوم الاحتراف في السياسة ؟

في أي نظام ديمقراطي ، السياسة مهنة . وليس عيباً ولا غريباً أن تكون السياسة مهنة ويكون لها ممتنون . فكما في الطب اطباء ، وفي الحقوق محامون ، وفي الهندسة مهندسون ، وفي الصحافة صحافيون ، وفي المدرسة مدرّسون ، كذلك يجب ان يكون في السياسة سياسيون . اولئك هم المحترفون .

الامر يبدو بديهيّاً ، ولكن معنى الاحتراف لا يستقيم من غير اجابة على بعض الاسئلة التي تستثيرها المقارنة بين العاملين في المضمار السياسي والعاملين في سائر الميادين المهنية .

هل الاحتراف السياسي متلازم مع الاختصاص الجامعي أو العلمي أو التقني ؟ والجواب مكتوب في عناوين الاخبار السياسية اليومية في كل مكان من العالم : قلّ بين السياسيين من هم من ذوى الاختصاص بالمعنى الجامعي أو العلمي أو التقني . وليس سراً أن بين السياسيين من يلامس في ثقافته حدود الأمية حتى في بعض المجتمعات الاكثر تقدماً في العالم . ثم كيف يمكن أن تكون الممارسة السياسية اختصاصاً جامعياً أو علمياً وهي التي يفهمها اهلها على إنها فن الممكن . فالفن ليس علماً في أي حال ، والممكن يستخلص من الواقع والممارسة والحكم فيه للرأي والتقدير ، فهو بالتالي لا يُقرأ في الكتب . إلى ذلك ، كيف

يمكن ان تكون الممارسة السياسية اختصاصاً علمياً أو تقنياً وهي كثيراً ما تكون متلازمة وعقيدة أو قواعد فكرية معينة ، ولو كانت كذلك - أي لو كانت اختصاصاً - لكانت العقيدة السياسية واحدة وهي التي تُملئها حقائق العلم أو قوانينه ، ولكان الفكر واحداً وهو الذي يحدده حكم الاختصاص ، ولانظم السياسيون في حزب واحد في كل مكان ولكان العمل السياسي مجرد قراءة لما يجب أن يكون ولما كان في الساحة السياسية مكان لشيء اسمه صراع سياسي . ذلك لان الصراع يفترض وجود تعددية فكرية أو عقائدية ، وهي لا تكون الا اذا كان الينبوع اجتهاداً وليس علماً ، ولو أن ارقى النوان الاجتهاد هي التي تعتمد العلم اسلوباً .

هل الاحتراف السياسي يعني التفرغ ؟

نظرة سريعة في هويات الاسماء التي تملأ الاسماع والابصار في شتى ارجاء المعمورة تنبؤك ان الاحتراف في السياسة لا يعني التفرغ بالضرورة . فهذا طبيب يمتهن السياسة ويحفظ بعيادته ، وهذا محام يمارس السياسة ويحفظ بمكتبه ، وهذا استاذ جامعي يتعاطى السياسة ويحفظ بمقعده الاكاديمي ، وهذا نقابي يزاول العمل السياسي ويواصل نشاطه النقابي . هؤلاء جميعاً وامثالهم يمارسون السياسة إلى جانب اولئك الذين يتفرغون لها في مواقع حزبية أو على مقاعد نيابية أو في مناصب وزارية أو ما شابه . وبينهم من يتفرغ للسياسة مرحلياً ، أي ما دام يشغل موقعاً أو مقعداً أو منصباً معيناً ، ويحفظ لنفسه خط العودة إلى منطلقه بنهاية المرحلة ، التي قد تكون متوازية مع ولاية رئيس أو عهد أو حكومة ، ولو أن بينهم من تطول به المرحلة فينسلخ ، أو يكاد ، عن منطلقه من غير أن ينصهر في واقعه إلى حد رهن مستقبله به . فترى الاقتصادي مثلاً يمارس السياسة فينتهي به الامر وقد طلق الاقتصاد ولم يتزوج السياسة .

وهكذا فإن الاحتراف السياسي ليس اختصاصاً علمياً ولا هو تفرغ في

الممارسة . فما هو اذن ؟

لعل القاسم المشترك بين السياسيين والذي يتميز به الاحتراف السياسي هو السلوكية والمنحى وليس المضمون في التفكير والحركة . فالمحترف السياسي هو في نهاية التحليل طالب حكم ، ساع للسلطة ، ولوقضى أي منهم حياته كلها في جانب المعارضة للحكم . ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً تباين الغايات من الوصول إلى السلطة ، بين من يبغى السلطة للسلطة أو للمنفعة ، وهو الوصولي ، وبين من يبغى السلطة لتحقيق مشروع سياسي وهو المبدئي .

فالمحترف السياسي هو اذن ببساطة ذلك الذي يسعى إلى الحكم ، واذا كان في الحكم فهو الذي يسعى إلى البقاء فيه ، واذا ما اضطر إلى الخروج من الحكم فهو الذي يسعى إلى العودة إليه .

ليس في هذا القول ما يقصد منه التثريب العشوائي . فمن الطبيعي أن يكون للسياسة محترفوها كما لسائر النشاطات محترفوها . والمحترف في السياسة محمود بقدر ما هو شريف في قصده نزيه في ممارسته ، وهو مذموم بقدر ما هو نفعي أو انتهازي أو اناني في دوافعه ومنحرف أو وصولي متهالك أو ماكيافلي في مسلكه .

ومع أن الاحتراف السياسي لا يعني بالضرورة التفرغ المطلق للعمل السياسي ، وليس في التفرغ مثلبة ، ولكنه في لبنان انحدر بالكثيرين إلى مستوى التعيش والارتزاق وبالتالي الوصولية والنفعية والاستزلام والتبعية .

لعلنا لا نغالي اذا قلنا أن ظاهرة التعيش على السياسة ، ولا نقول التفرغ لها ، تعاظمت في لبنان خلال السنوات الاخيرة حتى بلغت في حجمها حداً لا يبارى في أي بلد آخر من بلدان العالم . تجول حواليك بطرفك فترى مئات وربما ألوفاً من الذين لا شاغل لهم سوى السياسة ، بعضهم منضوون تحت الوية الاحزاب والتنظيمات والحركات العديدة وبعضهم متعلقون في جبهات أو تحالفات أو تجمعات مستحدثة تحت يافطات وشعارات خلابة فتعجب كيف

يعتاش هؤلاء . وبعضهم تتجلى على حياتهم مظاهر حداثة النعمة . فتعجب كيف هبطت عليهم الثروة .

وتساءل ما اذا كانت هذه الظاهرة هي من اسباب الازمة أم من نتائجها ؟  
ثم تتساءل ما اذا كان ثمة مخرج من الازمة بوجود هذه الظاهرة المستشرية .

فظاهرة التعيش السياسي لم تبدأ مع انفجار الازمة ، ولقد كثر المتعيشون على السياسة حتى قبل ذلك . ولكن هذه الظاهرة تفاقمت بعد انفجار الازمة وبسببها . فاذا كانت هذه الظاهرة خلال السنوات التي سبقت انفجار الازمة رافداً ثانوياً من الروافد الكثيرة التي كانت تصب في مجرى الاحداث المؤدية إلى تعميق الانقسام فالانفجار ، فإنها بعد اندلاع الاحداث اضحت تشكل في آن معاً ثمرة مباشرة من ثمرات الازمة ورافداً متعظماً من روافد استمرارها . ذلك لان الازمة المتبادية كان من شأنها مع الزمن ضرب الاقتصاد الوطني في ما أنزلت بالقدرات الانتاجية على نحو متزايد من تخريب وتدمير وشلل ، الامر الذي انعكس فقراً متفاقماً في اوساط قطاعات واسعة من الشعب وأدى باعداد متزايدة من العاملين في الشأن العام - في السياسة وحواشيها - إلى توّسل مصادر للدخل من الخارج عن طريق الارتباط والاستزلام والتبعية المنظمة ، وبعضهم لم يتورع عن ارتكاب فعل الخيانة في الارتقاء في احضان عدو الوطن والامة ، اسرائيل .

وهكذا ، فيما كانت الازمة المتبادية تستنزف تماسك المجتمع وعافية الاقتصاد الوطني ومناعة الفرد وسموده ، كانت ايضاً تعرّض لبنان بكل ما فيه لخطر مرض عضال هو مرض الطفيلية ، فإذا النتيجة ما نحن فيه من حال زرية ، هي حال الارتباط بالسافر بالخارج والاعتقاد المفرط عليه سواء على المستوى الاقتصادي والمعيشي أو - وهذا هو الادهى - على المستوى السياسي واستطراداً على المستوى العسكري والامني .

أجل ، الطفيلية هي الآن مرض لبنان الاخطر . فبسببه فقد اللبنانيون

زمام مصيرهم واكتسبت الازمة قوة الاستمرار اللامحدود . وبسببه اضحى سياق الازمة محكوماً بعوامل خارجة عن ارادتهم ووضحت التطورات في داخله صدى لما يجري من تطورات خارجه . بسببه ، بعبارة اخرى ، اضحى الحل للازمة اللبنانية رهناً ليس بتلاقي الارادات اللبنانية ، كما يجب أن يكون ، وإنما بتقاطع تلاق داخلي وتلاق خارجي ، أي تلاقي الارادات اللبنانية وتلاقي المصالح الخارجية .

الا يحق لنا والحال هذه أن نهتف : لا للاحتراف السياسي ؟ فنحن اذ نقول بذلك انما نرفض ما وصل إليه الاحتراف عند كثيرين من ادعيائه ، عند اولئك الذين اضحى الاحتراف في مفهومهم ، في زمن الطفيلية ، مرادفاً للتعيش على السياسة ، للارتهان إلى حب السلطة للسلطة ولو على حساب وحدة المجتمع ومصير الانسان فيه ، وللارتهان إلى مصادر القرار في الخارج ولو كانت معادية لمصير الوطن والامة . في الواقع أن ظروف الازمة لم تعد تترك مجالاً للاحتراف السياسي الشريف .

هذا القول يجب الا يستفاد منه ان شروط الاحتراف الصحيح كانت متوافرة في لبنان قبل نشوب الاحداث ثم تبددت خلالها وبسببها . فالاحداث كانت بلا شك سبباً اضافياً في تشويه صورة الاحتراف السياسي من جهة وتعميق انحرافه من جهة ثانية . ولكن شرطاً حيويماً اساسياً للاحتراف السياسي الصحيح كان دوماً غائباً ، الا وهو توافر مقومات الممارسة الديمقراطية الصحيحة بما تنطوي عليه من شروط المحاسبة الفاعلة للعاملين في الحقل العام . لو كان في لبنان محاسبة فاعلة ضمن نظام الممارسة السياسية ، التي يحلو للكثيرين أن يسموها ديمقراطية ، لغابت عن المسرح السياسي منذ زمن طويل اكثر الوجوه التي تشغل الساحة هذه الايام ، وبعضها تعود في الممارسة لما قبل الاستقلال ، ولما برزت وجوه ووجوه دخلت إلى الساحة خلال سنوات الازمة فإذا هي جزء من المشكلة ومظهر لها .

في ظل الانظمة الديمقراطية الحقيقية ، يخضع العاملون في الحقل العام للحساب السياسي على درجات ، اقلها : اولاً امام قواعد الحزب الذي يعمل هؤلاء من خلاله ، ثانياً امام الرأي العام من خلال وسائل الاعلام كما من خلال الاحتكاك المباشر مع الجماهير ، ثالثاً امام الناخبين كلما حلّ استحقاق الانتخابات للمجالس التمثيلية ، محلية كانت أم وطنية .

في غياب الاحزاب الحقيقية في لبنان ، غابت حلقة مهمة من حلقات الحساب للمحترف السياسي ، واصبح الاحتراف - بما هو سعي للسلطة - سبباً لضعف المحترف امام القابضين على زمام الحكم الذين قد يرى المحترف فيهم وليس في الحزب سبيل الوصول إلى مبتغاه ، واصبح الاحتراف ايضاً سبباً لضعف المحترف امام الاغراءات المادية اذ يرى مصلحته في تلمس الضمان لمستقبله وليس في رعاية حزبه بما يملك من امكانات وإنما في امكاناته المادية الذاتية .

نقول والحال هذه لا للاحتراف السياسي في ظل الظروف السائدة في لبنان ، وسنقول نعم والف نعم للاحتراف السياسي عندما تتأمن شروط الكرامة كاملة له . وهذه الشروط لن تأتي من غير اصلاح جذري للنظام السياسي .

بيروت في ١٥/٦/١٩٨٦ .